### القوى الوطنية والتقدمية في لبنان :

# حكومة وطنية تعزز العلاقات مع المقاومة وتحقق مطالب القوى الوطنية

بينما كانت اجهزة الاعلام الرسمية والصحافة تنشر نبأ استقالة السيد امين الحافظ . كانت القوى الوطنية والتقدمية تعقد مؤتمرا صحفيا في مقر الحزب التقدمي الاشتراكي تعلن فيه :

« في الحقيقة ان قضية حكومة امين الحافظ والملابسات التي رافقت تألفها والعدوان الذي استهدف في بداية تكونها بعض مخيمات اخواننا الفلسطينيين، ما كانت لتستدعي هذه النقمة لولا الظروف التي قامت لمواجهتها ولولا استغلال بعض الاوساط العسكرية والسياسية ضعفها لشكل احتمالي وانعدام حرية بعض المسؤولين فيها تحت تأثير بعض اعمال العدوان على المقاومة الفلسطينية » .

وكان الاستاذ كمال جنبلاط تلقى على الصحفيين البيان الذي اعدته القوى الوطنية والتقدمية بمناسبة تقاعم الازمة الوزارية ، وكشف فيه بعض ملابسات الاحداث الدامية في ايار ويوضح دور بعض الاشخاص :

« وقد لعب وزير الداخلية السابق بحوله للحس صلاحية ملاحقة المخطوفين الثلاثة من الجنود وطويق مخيم صبرا وشاتيلا وتحديد مدى الانذار ساعتين – وهي مهلة لا يمكن ان يحقق خلالها الاسترداد – كما اسهم الكثير من العاطفة والعصبية والمداخلات الاجنبية ، في مباشرة اعمال مؤسفة عادت بالضرر المادي والمعنوي على لبنان واللبنانيين .

« وقد توضح ان السيد باسر عرفات ، رغم جميع هذه الظروف الصعبة والعاصفة في تعاقبها ، اتصل بعد مرور ساعة واحدة من الانذار المذكور بالرئيس امين الحافظ ، كما اتصل احد كبار ضباط المقاومة باحد كبار الضباط اللبنانيين وطلبا اليهما ان يرسلا معتمدا لاستلام الجنود المخطوفين ... ولكن طلبهما لم يلق جوابا »

برنامج الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية هل تنهي استقالة الحافظ الازمة الراهنة ؟

■ « ان استقالة حكومة الدكتور امين الحافظ » كما جاء في البيان « ليست هي بحد ذاتها نهاية المطاف في ما تواجهه وتعانيه من ازمات وصعوبات ... ويجب ان لا يتخدع بذلك احد منا ، خصوصا ان واقع التطور والتبدل في البنى الفنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية اللبنانية ، يفرض بل يوجب ، ثورة دستورية حقيقية في المعنى الصحيح للكلمة »

وقد عرض الاستاذ كمال جنبلاط البرنامج التالي لجبهة النضال بالتعاون والتشاور مع الاحزاب والهيئات الوطنية والتقدمية في تحديد مطالبها في هذه المرحلة :

### الاعتراف بحق المقاومة واسترداد مشروع الاحزاب

اولا : في الحقل العام :

١ – انتهاج سياسة خارجية مستوحاة من مصلحة لبنان لتوثيق علاقاته بالدول الصديقة وفي الابتعاد عن اية سياسة محورية .

٢ – وضع سياسة دفاعية واضحة تهدف الى درء اخطار الغارات الاسرائيلية عن لبنان والتأكيد على دور لبنان في المعركة التي تخوضها الدول العربية ضد اسرائيل .

٣ – صيانة المقاومة الفلسطينية والاعتراف بحقها في ممارسة دورها الوطني في النضال من اجل استعادة حقوق الشعب الفلسطيني.

٤ – ممارسة النظام الديمقراطي – البرلماني – وفقا للدستور والاعراف والتقاليد المتبعة وتحقيق ما تفرضه حتمية التطور والطلعات الى المستقبل .

٥ – استرداد مشروع قانون الاحزاب والجمعيات من المجلس النيابي ووضع مشروع قانون جديد على غرار المشروع الذي كانت جبهة النضال تقدمت به الى لجنة الادارة والعدل باسمها واسم الاحزاب والهيئات الوطنية ، والذي يؤمن للاحزاب والافراد الحريات الديمقراطية التي ضمنها الدستور .

٦ – تعديل قانون العمل ومنع الصرف الكيفي وتحقيق مبدأ المشاركة .

٧ – تحقيق ديمقراطية التعليم وايجاد حل سريع لمطالب الطلاب ووضع مشروع قانون باعادة المعلمين المصروفين .

٨ – تنفيذ قانون مصلحة استيراد الادوية ومكافحة الغلاء وانشاء مخازن شعبية واعفاء السلع التي تستوردها التعاونيات الاستهلاكية من الرسوم الجمركية ومعالجة قضية ايجارات الفئات الوسطى والكادحة والمساكن الشعبية.

٩ – وضع مشروع قانون تصحيح اوضاع المتعاقدين والياوميين والمعاقدين العسكريين .

١٠ – تحقيق مطالب مزارعي التبغ ومعالجة قضية العمال الذين تناولتهم تدابير الصرف الكيفي ، وشمول العمال الزراعيين بالضمان الاجتماعي ، والاعتراف بحقهم في التنظيم النقابي .

١١ معالجة ازمة مياه الشرب والري بانشاء سدود وتحويل كامل مياه الليطاني الى الجنوب .

### اصلاح الدستور وقانون الانتخاب

ثانيا : في حقل تنظيم ممارسة الدستور :

ان تنظيم الحياة البرلمانية والدستورية يجب ان يتضمن في اعتقادنا ادخال اصلاحات على الدستور اللبناني القائم وعلى قانون الانتخاب ، تشمل النقاط التالية :

١ – تعديل قانون الانتخاب النيابي بجعل القاعدة النسبية اساسا للتمثيل ، لضمان قيام حزب الاكثرية وحزب الاقلية في المجلس النيابي ، ولا تتم وتسوى اللعبة البرلمانية الا بتأمين حزب يمثل الاكثرية بشكل طبيعي يتبنى من التزام الشعب الحزبي بها .. كذلك تعديل الدستور بجعل الطعون في الشؤون الانتخابية تولاه محكمة قضائية خاصة ، والغاء قاعدة الممثل الطائفي .

٢ – جعل اسقاء رئيس الحكومة بيد تعطية انتخاب في المجلس النيابي ، يولى تعدها حكما سلطة تأليف الحكومة . وتكون لرئيس الحكومة صلاحيات اختيار اعضاء حكومته بشكل مستقل تماما ، ولا بأس من تنفيذ ذلك بقرار منه .

٣ – تحديد صلاحية رئيس الجمهورية في حل المجلس النيابي ، ببعض الشروط التي كانت تفرضها المادة ٥٥ السابقة من الدستور، اي عندما يرد المجلس الموازنة برمتها ويرفض التصديق عليها وباسقاطه للحكومة اكثر من مرة في مدى سنة او سنتين ، ذلك حفاظا على الاستقرار الحكومي وصيانة لحقوق النواب الدستورية ولتمكينهم من تمثيلهم الحر المستقل عن كل ضغط ، للسيادة الشعبية .

٤ – انشاء محكمة قضائية عليا للبت في دستورية القوانين وموافقة الاجراءات العامة لما تفرضه الالتزام بوثيقة حقوق الانسان والحريات العامة .

٥ – انشاء مجلس تمثيلي دستوري اخر لتمثيل جميع النشاطات اللبنانية المادية منها والثقافية والمعنوية والطلابية والبلدية والموظفين وسواهم من الفئات العاملة في الحقل الخاص والعام ، ويكون لهذا المجلس صلاحية مناقشة مشاريع القوانين والتصديق عليها .

٦ – تأمين استقلال السلطة القضائية – وهي مرجع كل اعتراض في النهاية – بجعل مجلس القضاء الاعلى يهيمن على التعيينات والترقيات والمناقلات ، على ان يعفى لوزير العدل صلاحية المراقبة بواسطة التفتيش وصلاحية الهيمنة على قضاة التحقيق بوصفهم يمثلون الحق العام ، اي الدولة .

٧ – اناطة حق تعيين الموظفين بمجلس الخدمة المدنية ، كما هو واقع الادارة البريطانية على ان يبقى حق الحكومة محفوظا في تعيين كبار الموظفين المهيمنين على الدبريات العامة .. والغاء الطائفية السياسية من تعيينات الموظفين فيما عدا المديرين العامين ، وربما رؤساء المصالح لمرحلة معينة مؤقتة من الزمن .

٨ – الفصل بين النيابة العامة وبين الوزارة بجعل رديف وبديل للنائب الوزير يقوم مقامه طوال توليه الحكم ..

٩ – تخفيض سن الاقتراع الى الثامنة عشرة.

١٠ – انشاء مجالس تمثيلية محلية في القضاء او في مجموعة من الاقضية تنتخبها النقابات والجمعيات والهيئات الاقتصادية والمهنية والبلدية والثقافية والمعنوية ، ويكون لهذه المجالس المحلية صلاحيات واسعة لا مركزية في الاعمار والانفاق ومراقبة الشؤون الادارية ، تحقيقا لمبدأ المشاركة السياسية على اوسع ما يمكن للنظام القائم استيعابه .

١١ – تأمين نظافة الحكم والحكام بجعل رئيس الجمهورية والوزير والنائب وارباب المسؤولية في الادارة يخضعون طوال حياتهم لمراقبة ديوان المحاسبة لايرادهم ومصاريفهم ، هم وذووهم .

١٢ – انشاء لجنة تحقيق دائمة نيابية تتلقى الشكاوى من المواطنين وتحقق بها .. وانشاء لجنة نيابية لمراقبة صرف الموازنة .

### منع الصرف الكيفي

١٣ – منع الصرف الكيفي بتقييد صرف المستخدم والعامل بمجلس تأديبي ، اعتمادا للمبدأ بان العامل يملك مهنته ويضمن حقه بالعمل ، وذلك صونا لحريته في التصويت بعيدا عن كل ضغط اقتصادي او معنوي .

١٤ – تحويل الصحافة الى مؤسسات تمتلكها الهيئات والجمعيات الاجتماعية والسياسية والثقافية والمهنية .. وتأمين توزيع الاعلان التجاري والرسمي على جميع الصحف سواسية لمنع ممارسة الضغوط الاقتصادية على الصحف والمجلات ، ونقل جلسات المجلس النيابي مرة في الاسبوع على التلفزيون كافة بواسطة الاذاعة والتلفزيون ، تحقيقا للون من المشاركة السياسية العامة وتأمينا لمراقبة المواطن للنائب ■■

---

### مخطط اميركي رجعي :

# هكذا يشوهون العمل الفدائي

نشرت جريدة « النهار » في عددها الصادر يوم الثلاثاء الموافق ٧٣/٦/١٢ الخبر التالي : « ادعى عبدالحميد ابراهيم سقمون الموظف في شركة محمد خالد سنو ان ثلاثة مسلحين ينتمون الى منظمة فدائية خطفوه بالقوة ونقلوه الى مخيم صبرا وسلبوه ٣٢٠٠ ليرة لبنانية كان جمعها من التجار الذين بأعهم كمية من البضائع ، وانهم ضربوه بعدما عصبوا عينيه .

وتسلم المستنطق في جبل لبنان السيد وجيه خاطر التحقيق ، ولما وجد تناقضا في رواية المتهم افهمه انه يختلق بعض الادلة فانهار ، واعترف بانه احتفظ بالمبلغ لنفسه واختلق الرواية اخفاء لما ارتكبه ، فاصدر المحقق مذكرة بتوقيفه بتهمة اساءة الامانة واختلاق رواية كاذبة »

ان هذه الحادثة ليست الاولى ولن تكون الاخيرة ، اذ كلنا نذكر حادثة « خطف الشاب الكتائبي » منذ حوالي السنة ، الذي ادعى للسلطة العامة بان مجموعة فدائية قد اختطفه وضربه وهددته بالقتل بعدما حجزته لمدة يومين في مكان مجهول . وقامت وقتذاك قيامة اليمين الرجعي والاجهزة الاعلامية وباشرت عملية ابتزاز واسعة النطاق، بالهجم على « المخربين » وعلى « العمل الفدائي غير الشريف » واخذت جريدة « العمل » الكتائبية مهمة الدفاع عن احد اعضائها ، مبرزة ذلك الخبر في صدر صفحاتها الاولى لمدة عدة ايام ، وقام الشيخ بطرس الجميل بزيارة لمنزل « المناضل المخطوف » والتقط واياه عدة صور للذكرى وللتشهير بالمقاومة الفلسطينية والفلسطينيين . وكان لا بد على اثر تلك الضجة المفتعلة من ان تدعى النيابة العامة على مجهول بتهمة الخطف وقامت التحقيقات مع قيادة الكفاح المسلح التي نفت علمها ومعرفتها بالموضوع كما انه حقق المستنطق مع « الولد المخطوف » وبين بعد ايام ، بان « المناضل » اخترع تلك الرواية واختلق تلك الحادثة حبا للظهور والبروز ونيل الشهرة حتى ولو على حساب غيره . وهنا لم يجد قيادة حزب الكتائب بدا من اصدار قرار بفصل « الولد المناضل المخطوف » بعد الاحراج الذي اصابها نتيجة مراهنتها على حادثة لا اساس لها من الصحة .

وهناك حادثة ثانية نشرتها مجلة «الحوادث» حول خطف احد كبار الضباط السوريين من الفندق الذي نزل فيه ، واخذه مصعوب العينين الى احد الوزارات غير المدنية ، حيث بدأت معه سلسلة من التحقيقات مع لصق شتى التهم ضده بالاضافة الى استعمال مختلف اساليب القمع والاضطهاد ، وبعد الانتهاء من التحقيقات دون نتيجة عملية ، اخذته نفس الاجهزة الى مكان بالقرب من مخيم صبرا حاملة معها اسلحة تستعملها قصائل المقاومة . وبعد التهديد والتهويل ضده ادعت تلك الاجهزة بانها تنتمي الى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وانها ستطلق سراحه لعدم ثبوت التهم الموجهة ضده وغادرت المكان بعدما تركته معصوب العينين . الا ان الخدعة لم تنطل على الضابط السوري المخطوف ، اذ سرعان ما كشف الخطة واعلن عنها لفصائل المقاومة .

وجملة هذه الحوادث تذكرنا ايضا بما كان يحصل في الاردن قبل مجزرة ايلول عام ١٩٧٠ ، اذ كانت السلطات الاردنية واعوانها يختلقون القصص ويخترعون الاخبار عن السرقة والنهب والاعتداء على حرمات الناس وملاحقة النساء والتشليح والنصب وغيرها وغيرها من التهم الكاذبة والملفقة بحق المقاومة وذلك ليس للتشهير فقط بل كمقدمة للاثارة ولتهييج الرأي العام وتأليبه ضد الفلسطينيين بغية تهيئة الجو للتصفية والقتل والابادة الجماعية ■■



---

### على هامش شريط الاستشارات :

# أزمة أقطاب أم ازمة نظام ؟

**ذهبت في الاسبوع الماضي نغمة « المشاركة » مع ذهاب حكومة امين الحافظ ، لتحل مكانها هذا الاسبوع نغمة قديمة – جديدة تطالب بحكومة « اتحاد وطني » اي حكومة اقطاب .**

الا ان ذهاب الحكومة السابقة ترك آثار اقدام على تراب الساحة اللبنانية ، وهذه الآثار تعبر عن سلسلة انهيارات وهزائم . فهي من جهة تعبر عن هزيمة محاولة الفرد بالسلطة بالجنوح نحو الديكتاتورية المدنية والارتكاز الى اجهزة غير مدنية ومن جهة ثانية تعبر عن انهيار تكتل بعض اطراف الاقطاع السياسي الذي وجد نفسه مهزوما امام الحركة الوطنية واتجاهاتها التقدمية وامام امكانية اعادة نفسه الى السلطة ومشاركته بالحكم عبر اشتراكه بالحكومات التي يمكن ان تشكل مستقبلا . كما انها تعبر عن هزيمة الاتجاه القمعي للسلطة وضيق الرقعة الاصلاحية امام امتداد الحركة المطلبية الديمقراطية وتعبيراتها اللبنانية الممثلة بالحركة الوطنية وتعبيراتها العربية الممثلة بالمقاومة الفلسطينية .

وايضا عن هزيمة الاتجاه الاصلاحي للسلطة الذي يصطدم دائما بمطالب المطالبين بالمشاركة اي مشاركة كافة اقطاب الاقطاع السياسي في النهب والاستغلال والقمع وبالتالي فشل الاصلاحية الفوقية التي حاول الدكتور امين الحافظ ان يوجد لها موطئ قدم في حكومته من خلال تصريحاته التي ظن انها تعبر عن « لبنان الحضاري » و « الاجيال الطالعة » و « الفئات المحرومة الكادحة » .

### الحكومة والمشاركة

لا شك بان ذهاب الحكومة بعد استقالتها الثانية في مدة لا تزيد على الشهر، لا يعني ذهاب « المشاركة » التي تظهر في وقت ازمات النظام والتي تتم في وقت تكون فيه الحركة الوطنية صاعدة وعلى حساب الجماهير اللبنانية الكادحة. كما ان ذهاب الحكومة لا يعني ذهاب شبح « الحرب الطائفية » الذي يبرز عندما يجد الاقطاع السياسي نفسه معزولا عن السلطة ومبعدا عن المشاركة في الحكم او عندما يجد نفسه غير قادر على ضبط تناقضات الوضع اللبناني بضبط فئات من البورجوازية الصغيرة الناقمة على النظام والسلطة . مع العلم بان شبح « الحرب الطائفية » يزول ويختفي عندما تكون الاقطاع السياسي بكافة اطرافه في الحكم او عندما تكون الحركة الوطنية في مرحلة الصعود حيث تضطر تلك الاشباح الاقطاعية الى مسايرة الوضع الثوري باخفاء رقابها وابعاد رؤوسها من نقمة الجماهير وغضبتها الوطنية والطبقية .

وهكذا نرى بان نقمة المشاركة هي على نقيض لمطالب الجماهير الكادحة ، وان نقمة الحرب الطائفية هي على تضاد مع الحركة الوطنية واتجاهها التقدمي . لان المشاركة والحقوق الطائفية لا تعبر في الحقيقة عن حقيقة اوضاع الجماهير اللبنانية بل تعبر عن حقيقة ازمة الاقطاع السياسي الذي اخذ يلفظ آخر انفاسه امام استكمال البورجوازية اللبنانية سيطرتها النهائية اقتصاديا وثم سياسيا على الساحة اللبنانية رغم انف الاقطاع وبالتحالف معه في الوقت نفسه .

ولقد عبر السيد كمال جنبلاط عن هذه النقطة في المؤتمر الصحفي الذي عقده يوم الجمعة الموافق ٧٢/٦/١٥ باسم الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية بقوله : « اننا كاحزاب وقوى تقدمية طالما ناضلنا من اجل الغاء الطائفية ووضع حد لمحاولات افتعال الفتن الطائفية ، هذه المحاولات التي طالما استخدمت لامتصاص النقمة الشعبية ، ولتمويه حقيقة التناقض الاجتماعي الاساسي في لبنان ، مؤكدين على الدوام ان الصراع الاساسي في لبنان ليس صراعا طائفيا بل هو صراع سياسي اقتصادي اجتماعي .. ونحن نؤكد من جديد دعوتنا الى ازالة الطائفية السياسية في كل مجالات الادارة والتمثيل السياسي كي تأمن المساواة الحق بين المواطنين حيث تحل الكفاءة والامكانات مكان كل انواع التمييز الطائفي » .

وبالرغم من فشل الحكومة الحافظية مع تأكيدات واصرار علي الخليل على ان « التجربة لم تفشل » امام هجمة الاقطاع السياسي تحت شعارات المساواة في الطائفية والمشاركة في الحكم وبسبب ضغط الحركة الوطنية والشعبية التي رأت وراء الواجهة الجديدة وجه القمع والاستئثار ، وامام وقوع امين الحافظ بين شقي رحى النظام الذي اخرجه بعد ان عجز على الربط بين التفرد بالسلطة والديكتاتورية المدنية من جهة وبين المشاركة الطائفية – الطبقية من جهة ثانية . وسبب الفشل طبعا يعود الى مأبرة حكومة الحافظ للاتجاه التقليدي وخضوعه لعملية ابتزاز اسفرت عن فشل « التجربة » التي ارتكزت الى دعم سندان الدولة ( السلطة الديكتاتورية ) لمجابهة ضربات مطرقة الاقطاع السياسي ( المشاركة بالحكم ) بدلا من رفض الخضوع لمنطق النظام وايديولوجية النظام والاعتماد على الحركة الوطنية والجماهير اللبنانية الكادحة التي ترى عدوها ممثل بالطبقة الحاكمة سواء اكانت بعض اطرافها في السلطة ام خارجها .

هذا هو السبب الحقيقي لسقوط امين الحافظ واستقالة حكومته وفشل « التجربة » التي كانت على كل تجربة تقليدية لا تختلف عما سبقها من تجارب سابقة ليست بعيدة عن اذهاننا كثيرا ( حكومة الشباب ، ازمة التربية والتعليم ، ازمة الدواء ، معركة الضمان الصحي ، مرسوم ١٩٤٣ ) والدليل على ذلك ان تعبيرات الازمة واستمراريتها تدل على نفسها من خلال نقمة حكومة « الاتحاد الوطني » والصيغ المقدمة لها ، التي لا تخرج عن كونها مجرد « تجمع اقطاب » من الوجوه المعروفة في دائرة مرسومة سلفا تحدد لكافة الاطراف والاقطاب الافق السياسي لهم والاتجاه « الاصلاحي » الذي لا يمكن ان يحلموا به .

### حكومة « اتحاد وطني » ام سلطة وطنية ؟

ان الحكومة الوطنية لا يمكن ان تقوم على سلطة غير وطنية ، وحكومة « الاتحاد الوطني » لا يمكن ان تنشأ على سلطة نشأت في الاساس بالاعتماد على القمع الطبقي والقهر الاجتماعي والتخاذل الوطني . كما ان الحكومة المقبلة مهما كانت اتجاهاتها ، سواء ضمت كافة اقطاب الاقطاع السياسي ام بعضه ، سواء ادخلت في دائرتها احد الوجوه الوطنية ام لم تدخله ، وسواء شكلت من خارج المجلس ام من داخله ، وايضا سواء اكانت اطراف الحكومة من الوجوه الشابة المجهولة ام من الوجوه التقليدية المعروفة ، فان هذه الحكومة او تلك لن تحل المشكلة ولن تنقذ النظام من ازماته المتعاقبة . اذ ان الازمة في الاساس ليست ازمة اقطاب بل ازمة نظام . وان الازمة ليست في الحقيقة ازمة وجوه وشخصيات قوية او ضعيفة بل ازمة السلطة نفسها . فالبحث عن المخرج الحقيقي للنظام لا يكون بالمحافظة على جوهر النظام بل تعديله واكثر من ذلك ، تغييره .

اذ لا يمكن ان تقوم باي شكل من الاشكال « حكومة وطنية » مقابل سلطة غير وطنية . كما انه لا يمكن ان تقوم « حكومة ديمقراطية » تحت ظل سلطة قمعية وغير ديمقراطية .

وهنا نصل الى عقدة النظام بل ازمته التي لا تزال تراوح مكانها منذ سنوات وبالاخص سنوات العهد الحالي الثلاث ، الذي ورث السلطة عما سبقه من عهود باسم افساح المجال للديمقراطي فكان مشروع الاحزاب وحق الديمقراطية وباسم اتاحة فرصة العمل والحرية للشعب ؛ فكانت البطالة والقمع والصرف الكيفي وباسم الانفتاح على « الجيران » العرب فكان الارتماء في احضان الرجعيين السعوديه والاردنية واقفال الحدود مع سورية للمرة الثانية على التوالي في مدة تقل عن ثلاث سنوات ، وباسم التعاون «الاخوي» المشترك مع الفلسطينيين والمقاومة فكانت جملة انذارات وعدة اصطدامات ومؤامرات ليس بحق المقاومة فقط بل ضد الحركة الوطنية اللبنانية نفسها .

وهكذا نرى بان المشكلة ليست مشكلة وزارة وبيان وزاري، والتزامات كاذبة ووعود عرقوبية، بل المشكلة هي : كيف يمكن ان تحقق تلك الوعود ، وكيف يمكن ان تطبق تلك الالتزامات، وكيف يمكن ان يمر هذا البيان الوزاري او ذاك في ظل سلطة التخاذل الوطني والقمع الطبقي ؟ هذا هو التناقض الاساسي والحقيقي في الساحة اللبنانية ، التناقض ما بين قوى اجتماعية نامية ومتطورة يفترض ان تمثل حسب نموها وتطورها في السلطة تواجه – بالعكس من ذلك – طبقة رجعية حاكمة تكبح التناقضات وبالتالي تكبح امكانية اي تطور ونمو موضوعيا يعبر عن نفسه ليس بالحكم فقط بل بالسلطة الحاكمة ايضا .

وهنا يجد النظام لنفسه مختلف الشعارات « كالثورة من فوق » مقابل الثورة من تحت او « كالتقدمية الانجابية » مقابل التقدمية السلبية التي يقصد بها اليسار والقوى التقدمية، وغيرها من الشعارات التي يغلف بها نفسه ليجد منها منفذا لتبرير استمراره ومخرجا للدفاع عن ديمومته التي وصلت الى حد الانفصام الذي لا يمكن لصمه والى حد الشرخ الذي لا يمكن ترقيعه « بطلعات » المشاركة والوحدة الوطنية وحكومة « الاتحاد الوطني » .

ومن هنا نرى ازمة النظام تتأزم اكثر ما يكون وقت استقالة حكومة ما ومحاولة تأليف حكومة « جديدة » . اذ ان اولى العقبات التي تواجه السلطة هي الخروج بحد ادنى من التوازن « الداخلي » المعبر عنه بلغة النظام « الطائفي » وايضا الخروج بحد ادنى من المساواة بين كافة اطراف الاقطاع السياسي ( واجهة البورجوازية المحلية ) في ميزان القوى المتضاربة التي تعبر عن تناقضاتها باسم « المشاركة » و « الجبهة الداخلية » . وتتم كل تلك المظاهرات والمظاهرات من ضمن لعبة الدستور التي تجد فيه الطبقة الحاكمة دائما قوى لمأزقه وتفككه ، ومن ضمن ما يسمى باللعبة – فعلا لعبة – الديمقراطية البرلمانية ، وايضا من ضمن ما اتفق على تسميته دائما واسدا وبالخط العريض : الاستشارات .

لا شك بان مجيء حكومة اكثر مرونة واكثر انفتاحا على الحركة الديمقراطية واللبنانية افضل من حكومة يغلب عليها الطابع القمعي وضيق الافق الاصلاحي والالتصاق المباشر بسلطة النظام ومصالح طبقته الحاكمة . الا ان ازمة النظام لا تحل بانعدام الاقطاب عن الحكومة او جمعهم في دائرة واحدة وقالب واحد ، وايضا ازمة الوضع اللبناني وسياسة الافقار بحق الشعب من بطالة وتدني مستوى المعيشة والغلاء وارتفاع اسعار الحاجيات اليومية والدفاع عن الارض لا تحل بتشكيلة حكومية هابطة من فوق الجماهير ، لتدعي تمثيل الجماهير باسم « الاتحاد الوطني – اتحاد الاقطاب » وتحت شعار : المشاركة ■■